ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

العدد: خاص (مخدرات) المجلد: ٢٦ كانون الاول ٢٠٢٤ مجلة النهرين للعلوم القانونية

Received:1/10/2024 Accepted: 15/11/2024 Published: 1/12/2024

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

A Sharia and Legal Perspective on Digital Drug Abuse(Comparative Study)

Lecturer Dr. Sherine Akram Saeed

College of Law/Al-Nahrain University/Baghdad – Iraq

rd.shireen-akram@law.nahrainuniv.edu.iq

Abstract: Digital drugs are one of the contemporary disasters that negatively affect individuals and society. They are a type of addiction via the Internet, and a phenomenon that has recently spread in Iraqi society, but it has appeared since ancient times, as it was discovered in 1839 AD to treat some mental patients who suffer from anxiety and depression, and then its use developed to become the new type of addiction.Therefore, this study aims to identify the nature of digital drugs as a new and dangerous concept of unregulated addiction, their impact on society and the family, and how they are traded, and to shed light on the legal and legitimate adaptation of them to establish a preventive and precautionary rule for their use. By reviewing the aspects of the subject and its circumstances, it was most appropriate here to use the descriptive analytical approach compare for the study, and the questionnaire as a tool for it, and it was applied to a sample of 152 male and female students from the College of Law/Nahrain University, where the sample was chosen based on the research objectives through which we want to identify the level of knowledge and spread of digital drugs among young people in Iraqi society. The questionnaire showed that 25% of the sample studied are those who know digital drugs, and the Internet and social networking sites are the most prominent sources for learning about them, while the questionnaire showed that escaping from reality and weak religious restraint are the most prominent motives for using digital drugs. The study reached some results and recommendations that we hope will contribute to combating digital drugs, the most important of which are: that digital drugs, in their legal classification, are closer to music and musical instruments than to intoxicants and stimulants, although their effects are different, and that the principle is that they are not permissible to use except for treatment under specific conditions, and from a legal perspective, they are permissible due to the absence of a legal text that criminalizes them or punishes those who promote them.One of the most important recommendations is to expedite the enactment of the law to combat cybercrimes, and to put in place texts that criminalize the manufacture, circulation and use of digital drugs, while paying attention to the awareness aspect and educating society to address this imminent danger to all of our homes.**Keywords**: Drugs, digital, use, legal perspective, legal perspective.

رؤية شرعية وقانونية لتعاطي المخدرات الرقمية(دراسة مقارنة)

م.د.شيرين أكرم سعيد
كلية الحقوق/ جامعة النهرين/ بغداد – العراق
rd.shireen-akram@law.nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

تعد المخدرات الرقمية من النوازل المعاصرة التي تؤثر سلباً على الأفراد والمجتمع، وهي نوع من أنواع الإدمان عبر شبكة الإنترنيت، وظاهرة حديثة الإنتشار في المجتمع العراقي، ولكنها قديمة الظهور، حيث تم اكتشافها سنة ١٨٣٩م لمعالجة بعض المرضى النفسيين الذين يعانون من القلق والإكتئاب، ثم تطور استخدامها لتصبح النوع الجديد للإدمان.

لذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على ماهية المخدرات الرقمية كمفهوم جديد وخطير للإدمان غير المقنن، وتأثيرها على المجتمع والأسرة وكيفيه تداولها، وتسليط الضوء على التكييف الشرعي والقانوني لها لوضع قاعدة وقائية واحترازية لتعاطيها، ومن خلال الإطلاع على جوانب الموضوع وحيثياته كان الأنسب هنا استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن للدراسة، والاستبيان أداةً لها، وتم تطبيقه على عينة مكونة من ١٥٢ طالب وطالبة من كلية الحقوق/ جامعة النهرين، حيث تم اختيار العينة بناءً على أهداف البحث التي نرغب من خلالها تعرّف مستوى المعرفة وانتشار المخدرات الرقمية بين أوساط الشباب في المجتمع العراقي، وقد أظهر الاستبيان أن ٢٥% من العينة المبحوثة هم من يعرفون المخدرات الرقمية، وتعد مواقع الأنترنيت ومواقع التواصل الإجتماعي أبرز المصادر للتعرف عليها، في حين أظهر الاستبيان أن الهروب من الواقع وضعف الوازع الديني هما أبرز الدوافع لاستخدام المخدرات الرقمية.وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات التي نتمنى أن تساهم في مكافحه المخدرات الرقمية، والتي من أهمها: أن المخدرات الرقمية في تكييفها فقهياً أقرب إلى الموسيقى والمعازف من المسكرات والمفترات وإن كانت آثارهما مختلفة، وأن الأصل عدم جواز تعاطيها إلا على سبيل التداوي بشروط محددة، وأما من الناحية القانونية فهي في حكم المباح لعدم وجود نص قانوني يجرمها أو يعاقب من يروج لها.ومن أهم التوصيات هو الإسراع بتشريع قانون مكافحة جرائم المعلوماتية، ووضع نصوص تجرم صناعة المخدرات الرقمية وتداولها وتعاطيها، مع الإهتمام بالجانب التوعوي وتثقيف المجتمع لمعالجة هذا الخطر الداهم على بيوتنا جميعاً.

الكلمات المفتاحية: المخدرات، الرقمية، تعاطي، النظرة الشرعية، النظرة القانونية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

يعد انتشار التقنية الرقمية في العالم بشكل عام وتزايد انتشارها في العراق مؤشراً إيجابياً، ذلك أن تسارع انتشار الأجهزة الرقمية والذكية وامتداد شبكة الأنترنيت يجعل كل فرد من أفراد هذا المجتمع جزءاً فاعلاً في العالم، سواء كان مستقبلاً للمعلومات أو مرسلاً أو متفاعلاً، إلا أن هذا التطور الهائل لم تقتصر نتيجته على ظهور نتائج إيجابية ونافعة فحسب، بل ظهرت عدة أمور سلبية، منها جرائم الأنترنيت والمعلومات والأنشطة غير المشروعة وغير ذلك من أنواع الجرائم، حتى وصل الأمر إلى تطور جديد في عالم الفكر الإجرامي، وذلك بتحويل تعاطي المخدرات التقليدية إلى تعاطي رقمي بمخدرات ألكترونية، تكاد تحدث نفس تأثير المخدرات التقليدية، وكان المستهدف الأول منها هم فئة الشباب الأكثر استعمالاً للتقنية مما شكل خطراً على الصحة النفسية والجسدية.

ومع تزايد الإقبال على تعاطي المخدرات الرقمية، أخذ العلماء وأهل الاختصاص يدرسون آثارها الإجتماعية والإقتصادية والصحية والأمنية، وارتفعت الأصوات بضرورة التعاون الفعال لمكافحتها، للمحافظة على التراث الإنساني.

ومن أجل ذلك تعرضنا في هذه الدراسة لبيان الحكم الشرعي والقانوني للمخدرات الرقمية، وذلك لتحديد هذه الواقعة المستجدة؛ لإلحاقها بأصل فقهي وقانوني.

- مشكلة البحث:

وتتمثل أهمية موضوع المخدرات الرقمية والأسباب الداعية على اختياره فيما يأتي:

١- خطورة المخدرات الرقمية بشكل خاص كأحد اشكال الخطر القادم على المجتمع العربي بسبب الإستخدام الكبير للأنترنت وتطبيقاته ومدى ارتباط الشباب العربي بالتقنية سواء على أجهزة الحاسب الألي أو على الهاتف المحمول، فالدراسات المختصة بالمخدرات الرقمية على قلتها تجمع على مخاطر هذه الظاهره وإن تباينت مستويات تحديد هذه المخاطر سواء على مستوى الفرد أو الجماعة.

٢- الأبحاث التي أجريت على المخدرات الرقمية ما زالت محدودة للغايه من حيث العدد ومن حيث حجم العينات الخاضعة للتجربة، ومن ثم وجب تسليط الضوء على هذا النوع الجديد من المخدرات والذي يهدد الشباب في ظل الإستخدام الفعال لتقنية المعلومات[١].

() يقول الدكتور خالد كاظم ابو دوح: "ومع بداية دخولها إلى عدد من المجتمعات العربية - وإن كان على نحو أقل حتى الآن- يصبح من الأهمية ومن واجب العلم أن يقوم بمحاولة الاقتراب من طبيعة هذه الممارسة ونشأتها، وتطورها، والأبعاد الثقافية المرتبطة بها، وما قد يترتب عليها من مخاطر وأضرار على أمن مجتمعنا العربي، لا سيما أمن شبابه؛ حيث إنهم الشريحة الأكثر تعرضاً لمثل هذه الاخطار". (خالد كاظم أبو دوح، المخدرات الرقمية: مقاربة للفهم، الندوة

٣- خلق الوعي لدى المختصين من رجال القانون والفقة والقضاء والتشريع والباحثين ومؤسسات المجتمع المدني بهذا النوع من الإجرام الذي يشهده التطور العلمي في جميع مجالات الحياة ومن ثم الحث على اصدار القوانين الرادعة والتصدي للجريمة في كل زمان ومكان مهما بلغ التطور، والعمل على مواكبة ظاهرة المخدرات الرقمية بالدراسة والتقنين وبيان القواعد والضوابط والقوانين والاحكام اللازمة لمواجهتها.

- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مدى معرفة الشباب العراقي باعتبارهم المكون الأساسي للمجتمع والأكثر اطلاعاً على مستجدات الحياة الرقمية بمفهوم المخدرات الرقمية، ورؤيتهم حيال أضرارها تجاه مستخدميها، ومدى تشابهها مع المخدرات التقليدية ودوافع استخدامها، والحاجة إلى التوعية بها وتجريمها، وتشكل الإجابة على هذا التساؤلات إضافة نوعية في مجال الدراسات حول المخدرات الرقمية، ويبرز تحقيق أهداف البحث من خلال الإجابة على عدة تساؤلات من أهمها؛ مدى معرفة الشباب العراقي في المخدرات الرقمية، ورصد أبرز الدوافع التي تقود إلى استخدامها، بالإضافة إلى رصد الحاجة الى حملات توعوية بمخاطرها وبيان حكمها من الناحية الشرعية مع إبراز مدى الحاجة إلى تشريع قانوني يمنع تداولها.

- منهج البحث:

في هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي المقارن الذي يعد من أنسب المناهج التي يمكن أن تلم بقضية ما على عدة مستويات تأريخية وتطورية وتحليلية، حيث يمكن من خلاله وصف الظاهرة أو الحالة وصفاً دقيقاً، وتحليلها للوصول لنتائج يمكن تعميمها بالإضافه الى المقارنة بين بعض الجزيئات وبعضها من خلال العودة إلى المصادر والمراجع والبحوث والدراسات واللوائح والقوانين.

ويتفرع عن المنهج الوصفي أنماط للدراسة اعتمد ما يلائم البحث منها، وهي البحوث المسحية التي تقوم على مسح عينة تخدم الإجابة على أسئلة البحث، وقد تم استخدام الاستبيان كأداة بحثية من شأنها أن تثري البحث في الحصول على إجابات لتساؤلاته، من خلال تحديد عينة البحث المكونة من ١٥٢ من طلبة كلية الحقوق/ جامعة النهرين، حيث تتضمن العينة الذكور والإناث من مستويات فصلية عدة.

العلمية حول المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٦-١٨/ ٢/ ٢٠١٦، ص٣).

- هيكلية البحث:

وفقاً للمعطيات السابقة فقد تم تقسيم البحث على مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة؛ يوضح المطلب الأول مفهوم المخدرات الرقمية ومدى تأثيرها على مستخدميها، في حين جاء المطلب الثاني لبيان التكييف الشرعي لها، أما المطلب الثالث فتناول بيان تكيفيها من الناحية القانونية في التشريع العراقي، في حين جاء المطلب الرابع على ذكر سبل الوقاية من المخدرات الرقمية وآليات المعالجة، وأما الخاتمة فتضمنت أبرز ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات.

المطلب الأول

مفهوم المخدرات الرقمية وجذورها والآثار المترتبة على تعاطيها

ظهر وشاع مصطلح المخدرات الرقمية أو المخدرات الألكترونية في أوائل القرن الحادي والعشرين مع ازدياد النقاشات حول تأثير بعض المقاطع الصوتية على الحالة النفسية والعقلية للإنسان، وهي في الحقيقه طريقة قديمة كان الهدف منها احداث بعض النغمات الإيقاعية من خلال بعض الأواني وتعطى لشخص ما يعاني اضطرابات نفسية أو وجدانية، وقد عرفت سابقاً بعدة تسميات منها المؤثرات الصوتية، والنقر على الأذنين[١]، لذا نحاول هنا تسليط الضوء على هذا المصطلح ببيان مفهومه، والآثار المترتبة على تعاطيه، بالإضافة إلى أماطة اللثام عن هذا الموضوع الحساس والمهم في الوقت عينه من خلال تقديم خلاصة استبيان موجهة إلى طلبة كلية الحقوق في جامعة النهرين.

الفرع الأول

مفهوم المخدرات الرقمية

إن الحديث عن المخدرات الرقمية هو مزج بين مدلولين؛ وهو التخدير الذي يتعلق بدماغ الإنسان أو جزء من جسده فيؤدي إلى عدم الإحساس والشعور، والرقمنة التي تخص الأداة الألكترونية[٢]، وقد وردت تعريفات كثيرة للمخدرات الرقمية، هذه التعريفات تكاد تكون متفقة في المعنى وإن اختلفت في الألفاظ، حيث يقوم هذا النوع من المخدرات على الاستماع للموسيقى عبر ملفات صوتيه تتم هندستها بطرق معينة تغير استخداماتها الطبيعية من تهدئة النفس والاسترخاء إلى الانتقال إلى اللاشعور واللاوعي ومن ثم الانقطاع عن الواقع والانتقال إلى عالم النشوه والهلوسه، حيث عرفت بأنها " هي عباره عن نغمات يستمع لها عبره سماعتين، فهي ملفات صوتيه تترافق أحيانا مع مواد بصرية تمت هندستها لتخدع الدماغ عن طريق بث أمواجاً صوتية غير مالوفة مختلفة التردد لكل أذن

() ميسوم ليلى، المخدرات الرقميه ظهور ادمان جديد عبر شبكه الانترنت، مجله جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد ٢١ ، يونيو ٢٠١٦ ، ص١٦٥.

() فطيمة لبصير، وليندة لبيض، المخدرات الرقمية بين الحقيقة العلمية والنظرة القانونية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد ٧، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢١، ص٥٨.

فيعمل الدماغ على توحيد الترددات الآتية من الأذنين للوصول إلى مستوى واحد، وعندها يصبح الدماغ غير مستقر كهربائيا، مما ينتج عنه الإحساس بصوت ثالث إضافه إلى النغمتين وهذا ما يدعى بالخداع السمعي"[١].

وعرفت كذلك بأنها "عباره عن ملفات صوتية تحتوي على نغمات أحادية أو ثنائية يستمع إليها المستخدم، تجعل الدماغ يصل إلى حالة من الخدر تشابة تأثير المخدرات الحقيقية على حسب ما يدعيه البعض وقرره بعض الأطباء"[٢].

لذا نجد أن الفكرة التي تقوم عليها هذا النوع من المخدرات هو تحول المادة المخدرة من شكلها المادي أو السائل أو الغازي إلى شكل جديد من خلال تحميل هذه المخدرات في أوعية رقمية على شكل إسطوانات أو ملفات، حيث يشكل الملف أو الإسطوانة الجرعة المخدرة بما يكون له من تأثير قد يشابه التأثير الذي تحدثه المخدرات التقليدية لعقل الإنسان وجسده[٣].

الفرع الثاني

مدى تأثير المخدرات الرقمية على مستخدميها

لا يزال تعاطي المخدرات التقليدية (المادية) مشكلة تشغل العالم أجمع لما لها من آثار تدميرية لمن يقوم بتعاطيها، حيث أنها تحدث اضرار بالغة على صحة الإنسان بصورة عامة، لما تحويه من مواد كيميائية تؤثر فيسلوجيا على الجسم، وتجعل متعاطيها يصبح عبئاً على نفسه واسرته وعلى المجتمع كذلك، لذا وجد مروجي المخدرات باباً جديداً لترويج المخدرات لاسيما بين مستخدمي الأنترنيت وخاصة فئة الشباب، حيث يوهمون الشباب ببعض الحجج حول هذه المخدرات ككون أن هذه المخدرات الرقمية تعطي نفس المتعة والاسترخاء التي تؤفرها المخدرات التقليدية لكنها لا تحوي على مواد كيميائية بل تقوم على مبدأ الاستماع لنغمات وذبذبات صوتية.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: هل هناك فعلاً تأثير حقيقي لمن يستمع لهذه النغمات؟ بلا شك فإن الإجابة على هذا التساؤل يكون بسؤال أهل الاختصاص وهم أهل الطب وعلم النفس والإجتماع، وهنا نجد أن الاراء حول الأثر الذي من الممكن أن ينتج عن ما يسمى بالمخدرات الرقمية انقسم إلى إتجاهين:

يرى أصحاب الإتجاه الأول أن المخدرات الرقمية لها تاثير واضح على الإنسان رغم اختلافها عن المخدرات التقليدية، حيث أنها قادرة على تغيير الحالة المزاجية أو العقلية لمن يستمع لها، كما

() محمد مرسي محمد، إدمان المخدرات الرقمية عبر الانترنت وتأثيرها على الشباب العربي، الندوة العلمية حول المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٦-١٨/ ٢/ ٢٠١٦، ص١٣.

() أبو سريع أحمد عبد الرحمن، إستخدام الأنترنيت في تعاطي المخدرات الرقمية، بحث مقدم للإدارة العامة للمعلومات والتوثيق قطاع الشؤون الفنية، وزاره الداخليه بالقاهره، ديسمبر/ ٢٠١٠ ، ص٥.

() عمر عبد المجيد مصبح، الإشكالات الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدار، المجلد ٥، العدد١، ٢٠١٧، ص٢١٧.

وأن لها آثاراً سلبية لمن يعتاد عليها، إذ يشعر بالألام المستمرة في الرأس والجسم، ومع مرور الزمن يبدأ الشخص بالصراخ اللاإرادي، وربما يصاب بتشنجات العضلات فضلاً عن امكانية الإصابة بالإعاقة العقلية[١].

كما وأن موقع اليوتيوب ينشر عدداً من المقاطع الفيديوية لشباب مراهقين أثناء تجربتهم لتلك المخدرات وتظهر عليهم حالات من الهلوسة والصراخ وغير ذلك[٢]، واستدلوا على رأيهم بأدلة منها:

أن هذه الترددات قد استخدمت في العلاج النفسي وتقليل التوتر، الأمر الذي يدل على أن لها تأثيراً على الإدراك خاصة عند اقترانها بالأضواء الملونة المتقطعة. وهذا ما أورده الدكتور راجي العمدة المستشار في اللجنة الطبية للأمم المتحدة في أن للمخدرات الرقمية آثاراً سلبية، وذلك لما تسببه بما يسمى بلحظات الشرود الذهني، وأما الدكتور محمد عويضة استاذ الطب النفسي في جامعة الأزهر فيرى ضرورة وجود إشراف طبي لتحديد نوع النغمات ومدة الاستماع لمن يستخدمها كطرق علاجية لأن لها أحياننا تأثيراً مدمراً[٣].

وكما يرى اصحاب هذا الرأي أن مخاطر تعاطي هذا النوع من المخدرات ينقسم إلى قسمين، قسم مؤثر على جسد المستخدم لها، وقسم مؤثر على دماغهم، فأما تأثيرها على جسد المستخدم لها فيظهر في الأضرار بالجهاز السمعي وذلك بسبب زيادة درجة الصوت وزيادة قوة الترددات، فيصاب المتعاطي غالباً بالصمم[٤]، بالإضافة إلى الإصابة ببعض الأمراض النفسية كالإكتئاب والقلق واضطراب النوم، وحالات الصداع الشديد، مع الإنعزال عن الواقع والإنطواء عن العالم الخارجي والمجتمع[٥].

وأما تأثيرها على الدماغ فيظهر في تأثيرها السيء على مستوى كهرباء المخ، حيث أن المتعاطي يشعر بالنشوة والاستمتاع وهماً، بينما هو في الحقيقة لحظة يقل فيها التركيز عنده بشدة، كما أن تكرار اختلاف موجة كهرباء الدماغ قد يؤدي إلى نوبات تشنج، وانخفاض في الذاكرة[٦].

في حين ذهب أصحاب الإتجاه الثاني الى أن تأثير المخدرات الرقمية ما هو إلا عبارة عن مجرد تأثير نفسي وليس كيميائي، ويعتمد على مدى تقبل الشخص المتعاطي لها، حيث لا توجد

---

(١) عبدالله عويدات، الآثار النفسية والاجتماعية للمخدرات الرقمية ودور مؤسسات الضبط الإجتماعي في الحد من آثارها، الندوة العلمية حول المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٦-١٨/ ٢/ ٢٠١٦، ص ٨.

(٢) تركي بن عبد العزيز المتروك، المخدرات الرقمية علاج ام ادمان، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية والتربوية، العدد٢٦، أبريل/ ٢٠٢٠، ص١٠

(٣) ميسوم ليلى، مرجع سابق، ص١٧١.

(٤) بلقيس عبد الرحمن فتونة، المخدرات الرقمية؛ حقيقتها وآثارها، مجلة العدل، المجلد ١٩، العدد٤٨، أبريل/٢٠١٧، ص ٨٣-٨٤.

(٥) عادل محمد الصادق، وشيرين حسن، مستوى الوعي بالذات فيما يتعلق بالمخدرات الرقمية لدى الشباب ودور الجامعة المقترح في مواجهتها، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد ١٤، العدد ٥، يوليو/٢٠٢٠، ص٣٣٤-٣٣٥.

(٦) أبو سريع أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص٧-٨.

دراسات كافية حول هذه الظاهرة، وهذا ما يؤكده الدكتور جوزيف خوري وهو مستشار وطبيب نفسي لبناني[١]، بالإضافة الى أن مؤيدي هذا الرأي يقولون أن هذه الطريقة معروفة منذ اكثر من مائة وخمسون سنة، وهي بديل للاسم العلمي " المعالجة بالإيقاعات السمعية الثنائية"، حيث تعد شكلاً من أشكال الطب البديل لاسيما لأصحاب الأمراض النفسية الذين لا يرغبون في العلاج بالعقاقير الدوائية، وذلك لما تحدثه هذه الموسيقى من ترددات تحث الدماغ على الاسترخاء والصفاء الذهني[٢].

ومن هنا يخلص الباحثون إلى حقيقة مفادها: أنه رغم عدم وجود اتفاق علمي على كون المخدرات الرقمية لها تأثير يشابه ما تحدثه المخدرات التقليدية، إلا أن الاتفاق في أغلب الدراسات على أن لهذه التقنية تأثير سلبي على العقل من شأنها أن تلحق أضراراً على متعاطيها وتجعله في حالة نفسية قريبة لنفسية من يتعاطى المخدرات التقليدية، بل وأكثر تقبلاً لتعاطي المخدرات التقليدية[٣].

الفرع الثالث

الإجراءات المنهجية للاستبيان البحثي

- أولاً: مجتمع البحث

وزّعت استمارة الاستبيان على عينة من الطلبة العراقيين في كلية الحقوق/ جامعة النهرين مع بدايه العام الدراسي ٢٠٢٤ م والبالغ عددهم ١٥٢ طالبٍ وطالبة من خلال اعتماد المنهج الوصفي بإسلوب مسح العينة التي تخدم البحث في الإجابة عن تساؤلاته، والتي من خلالها يتم التعرف على مستوى المعرفة وانتشار المخدرات الرقمية بين اوساط الشباب العراقي، حيث تم تصميم الإستمارة بناءً على متطلبات البحث، وقد تضمنت العينة الذكور والإناث بشكل متوازن ومن مستويات فصليه عدة.

- ثانياً: تصميم الإستمارة

تضمت استمارة الاستبيان تسعة أسئلة صممت لتحقق أهداف البحث، ولذلك تم اعتمادها لتبحث في مدى معرفه الشباب العراقي بالمخدرات الرقمية، حيث كان السؤال الأول فيها مفصلياً كونه يحدد معرفة أو عدم معرفة الشباب العراقي المستخدم للإجهزة الذكية والإنترنيت بالمخدرات الرقمية كونها منبثقة في الأساس من تلك التقنيات التي تعتبر وسيلتها للوصول إلى هدفها من المستهلكين.

وقد تدرجت الأسئلة لتستنبط كيفية التعرف على المخدرات الرقمية، ودوافع المعرفة والإستخدام، ومصادر معرفتها، وأهمية تجريمها والتوعية بها، بحيث تشمل المعلومات المستقاة من

---

(١) محمد عبد الخالق الراجح، المخدرات الإلكترونية نحو سياسة تجريمية في الاردن (رسالة ماجستير) ، جامعة جرش – الاردن،٢٠١٩م، ص٣٥.

(٢) عبدالله عويدات، مرجع سابق، ص ٨.

(٣) طارق محمد مصطفى، المخدرات الألكترونية وأثرها على قيام المسؤولية الجزائية في التشريع العماني، المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، المجلد ١٧، العدد ١، نيسان/٢٠٢٣، ص ١٣٤.

تلك البيانات كل الإجابات المرجوة لتحقيق أهداف البحث، وتحقيق صورة متكاملة عن مدى معرفة واهتمام الشباب العراقي بالمخدرات الرقمية.

- ثالثاً: تحليل البيانات:

كان السؤال الأول لعينة المبحوثين هو: هل تعرف المخدرات الرقمية؟ باعتبار أن الإجابة على هذا السؤال تعد مؤشراً قوياً إلى مدى معرفة الشباب العراقي بهذا النوع من المخدرات، كما ويحدد ما إذا كانت منتشرة بين أوساطهم:

١- أثبت وكما هو موضح في الجدول رقم ١ أن (١١٤) طالب وطالبة من عينية البحث؛ أي بحدود ٧٥% لا يعرفون المخدرات الرقمية، ولعل تلك نتيجة تحمل العديد من المؤشرات أبرزها:

- عدم انتشار مصطلح ومفهوم المخدرات الرقمية بشكل مطلق بين أوساط الشباب حتى يجيز إطلاق مفهوم " ظاهرة" على المخدرات الرقمية على الأقل على المستوى المعرفي، وهذا مؤشر إيجابي نسبياً، فليس من المنطق أن يكون الشخص لا يعرفها ويستخدمها؛ لأن استخدامها له شروط خاصة.
- إن عدم معرفة ٧٥% من العينة بالمخدرات الرقمية يشير إلى قلة الحملات التوعوية بها، وقد تحتمل هذه النتيجة وجهين؛ الأول هو أن الحملات التوعوية قد تفتح أذهان البعض من المستهدفين بها غير ذوي المعرفة به إلى الفضول في التعرف عليها، أما الوجه الثاني فيؤكد نسبياً عدم انتشار مستخدميها في البلاد، أو عدم تسببها بحالات مرضية تستدعي الكشف عنها والتوعية بمخاطرها عبر الحملات، كما موضح في الجدول رقم ١.

ت	الاسئلة	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية	
١	هل تعرف المخدرات الرقمية؟	نعم أعرف	٣٨	٢٥%	
		لا أعرف	١١٤	٧٥%	
		المجموع	١٥٢	١٠٠%	

٢- بلغ عدد من يعرفون المخدرات الرقمية ٣٨ طالب وطالبة وبنسبة ٢٥%، حيث بلغت نسبة الإناث منهم ٥٥%، بينما جاءت نسبة الذكور ٤٥% وهؤلاء هم الذين أتموا الإجابة عن أسئلة الاستبيان كما موضح في الجدول رقم ٢ ادناه:

ت	الاسئلة	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية	
٢	توزيع العينة المدروسة وفق الجنس	ذكر	١٧	٤٥%	
		أنثى	٢١	٥٥%	
		المجموع	٣٨	١٠٠%	

٣- أشارت النسبة الأعلى من العينة المبحوثة ٤٨% أن مواقع الأنترنيت هي مصدر التعرف على المخدرات الرقمية، وأثبت البحث أن مواقع التواصل الإجتماعي هي الوسيلة الثانية في تعريف

المستخدمين بالمخدرات الرقمية وبنسبة ٣٤%، في حين توزعت النسب الأخرى وبصورة متقاربة بين التلفزيون والاصدقاء والبئية الاجتماعية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم ٣.

ت	الاسئلة	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
٣	كيف تم التعرف على المخدرات الرقمية؟	التلفزيون والاذاعة	٢	%٥
		المعارف والاصدقاء	٣	%٨
		مواقع الانترنيت	١٨	%٤٨
		مواقع التواصل الاجتماعي	١٣	%٣٤
		البيئة الاجتماعية المدرسة والجامعة	٢	%٥
		المجموع	٣٨	%١٠٠

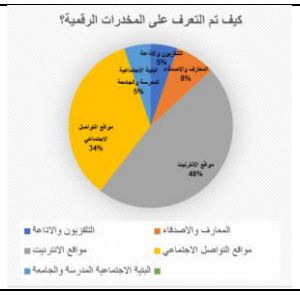

وهذه النتيجة تؤكد أن مواقع الانترنيت ومواقع التواصل الإجتماعي مصدران اساسيان في نشر المعرفة بالمخدرات الرقمية، وهذا مؤشر يفترض أن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الأهل ومصادر التوعية، فعلى الأهل مراقبة ما يتصفح أبنائهم في الإنترنيت، ونشر التوعية غير المباشرة بمخاطر بعض الثقافات المستوردة ومنها المخدرات الرقمية.

٤- أكد البحث أن انتشار المخدرات الرقمية ما زال محدوداً، كما تبين ذلك من خلال السؤال رقم ١ السابق الذكر، ومن خلال إجابة العينة على السؤال: هل ترى أن المخدرات الرقمية منتشرة؟ فكانت الإجابة الأعلى ٤٥% ب "لا أدري" ، ومن قال أنها منتشرة في نطاق ضيق ٢١%، أي أن مايقارب ٦٦% يرى بين عدم انتشارها أو أنه لا يعلم وذلك بحسب احتكاكم بالمجتمع وبالأخص الشباب أمثالهم، وهذا ربما يكون مؤشر إيجابي يقود إلى أمكانية السيطرة عليها قبل انتشارها، في حين من قال أنها منتشرة في نطاق واسع ٣٤%، وهذا ما يوضحه الجدول رقم٤.

ت	الاسئلة	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
٤	هل ترى أن المخدرات الرقمية منتشرة أو لا؟	في نطاق واسع	١٣	%٣٤
		في نطاق ضيق	٨	%٢١
		لا ادري	١٧	%٤٥
		المجموع	٣٨	%١٠٠

٥- مجرد العلم بالمخدرات الرقمية قد يقود البعض الى التعمق بحثاً عن معرفتها عن طريق وسائل الإعلام والإنترنيت، حيث أجاب ٦٦% بنعم عن السؤال: هل حاولت اكتساب معلومات عن ماهية المخدرات الرقمية؟ بينما نفى ٣٤% منهم محاولة اكتساب معلومات عنها.وتعتبر هذا النتيجة مؤشراً خطيراً بخصوص محاولة اكتساب المعلومات، وتكمن خطورتها في إمكانية التجربة، خاصة وأن ظاهرة ارتداء سماعات الأذن الكبيرة أصبحت جزءاً من نمط حياة العديد من الشباب اليوم، والجدول رقم ٥ يوضح ذلك:

ت	الاسئلة	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
٥	هل حاولت اكتساب معلومات عن المخدرات الرقمية؟	نعم	٢٥	%٦٦
		لا	١٣	%٣٤
		المجموع	٣٨	%١٠٠

٦- وجدنا أن دافع الهروب من الواقع وضعف الوازع الديني قد شكلا نسبة ٥٢% موزعة بينهما بالتساوي وبنسبة ٢٦% لكل منهما حيث يعدان أكبر دافع من دوافع استخدام المخدرات الرقمية، ويعتبر هذا الأمر مؤشراً خطيراً، يحتاج منا بيان الموقف الشرعي لخطرها، وما يزيده خطورته هو ارتفاع نسبة مستخدمي شبكة الإنترنيت، بينما تلتها نسبة ١٦% التي ترى أن الأستخدام المفرط للانترنيت من أبرز دوافع استخدامه، وجاء ذلك بعد سؤال العينة: ما دوافع استخدام المخدرات الرقمية؟ وهذا ما يتوافق نسبياً مع نتيجة سابقة مفادها أن مواقع الإنترنيت يعد المصدر الأول للتعرف على المخدرات الرقمية، في حين اختار البعض الفضول وسد الفراغ ومجارة الأصدقاء وبنسب متقاربة كما يوضحه الجدول رقم ٦:

ت	الاسئلة	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية	
٦	ما دوافع استخدام المخدرات الرقمية؟	الفضول	٤	%١٠	
		الهروب من الواقع	١٠	%٢٦	
		الاستخدام المفرط للانترنيت	٦	%١٦	
		وقت الفراغ	٤	%١١	
		تقليد ومجارة الاصدقاء	٤	%١١	
		اخرى: ضعف الوازع الديني والراحة النفسية	١٠	%٢٦	
		المجموع	٣٨	%١٠٠	

٧- حتى تأريخ إجراء البحث لم يثبت وبشكل قطعي أن المخدرات الرقمية تحاكي تأثير المخدرات التقليدية، إلا أن ٤٧% من عينة البحث ترى بأن المخدرات الرقمية تحاكي التقليدية في التأثير، وقد يعزى ذلك إلى ما تداولته بكثرة وسائل الإعلام حول تأثيراتها التي تحاكي التقليدية دون إثبات علمي، وفي المقابل نجد أن ٣٤% أبدوا عدم اعتقادهم بالتأثير، وجاء ذلك بعد سؤال العينة: باعتقادك هل للمخدرات الرقمية تأثير جسدي وعقلي يوازي المخدرات التقليدية؟ إلا أن ١٩% من العينة أفصحت بعدم معرفتها بمدى مجاراة التأثير بإجابتها " لا أدري"، وذلك ما تبين في الجدول رقم٧:

ت	الاسئلة	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية	
٧	هل للمخدرات الرقمية تأثير يوازي المخدرات التقليدية ؟	نعم	١٨	%٤٧	
		لا	١٣	%٣٤	
		لا ادري	٧	%١٩	
		المجموع	٣٨	%١٠٠	

٨- عند سؤال العينة هل هناك حاجة لحملات توعوية بمخاطر المخدرات الرقمية كانت النسبة الأكبر ٩٠% بنعم، بينما أشارت نسبة ٥% الى عدم الحاجة للتوعية، وبنفس تلك النسبة جاءت الإجابة ب " لا أدري" وهو ما يوضحه الجدول رقم ٨:

ت	الاسئلة	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية	
		نعم	٣٤	%٩٠	

٨	هل هناك حاجة الى لحملات توعوية بالمخدرات الرقمية؟	لا	٢	%٥	
		لا ادري	٢	%٥	
		المجموع	٣٨	%١٠٠	

٩- ذهب ٦٦% من العينة إلى ضرورة الحاجة إلى تشريع قانوني يمنع المخدرات الرقمية وذلك بعد سؤالها: برأيك؛ هل المجتمع بحاجة لتشريع قانوني يمنع تداول المخدرات الرقمية والترويج لمواقعها وحظرها؟ ما يؤشر إلى القلق من تزايد المعرفة بالمخدرات الرقمية، بينما أفاد ٢٦% منهم إلى عدم الحاجة للتشريع، في حين ذهب ٨% من العينة إلى عدم المعرفة بمدى حاجة المجتمع لها، وهذا ما يوضحه الجدول رقم ٩:

ت	الاسئلة	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية	
٩	هل هناك لتشريع قانوني حول المخدرات الرقمية ؟	نعم	٢٥	%٦٦	
		لا	١٠	%٢٦	
		لا ادري	٣	%٨	
		المجموع	٣٨	%١٠٠	

١٠- وحين تم السؤال بهل تعرف مواقع الكترونية تسوق للمخدرات الرقمية؟ كانت إجابة غالبية العينة ونسبتها ٨٩% على هذا السؤال ب" لا أعرف" بينما ١١% فقط أجاب بمعرفته، وقد يعود ذلك لعدة أسباب من أهمها الخشية من التصريح بمعرفة تلك المواقع، أو عدم معرفتها في الواقع، وهذا مؤشر على ارتفاع الوعي بين الشباب بمخاطر التعرف على ذلك النوع من المخدرات، وهذا ما يوضحه الجدول رقم ١٠:

ت	الاسئلة	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية	
١٠	هل تعرف مواقع تسوق للمخدرات الرقمية ؟	نعم أعرف	٤	%١١	
		لا أعرف	٣٤	%٨٩	
		المجموع	٣٨	%١٠٠	

من خلال هذا الاستبيان ممكن التوصل إلى عدة نتائج من أهمها ضرورة رقابة الأسرة على أولادهم واستخدامهم للأنترنيت، خاصة أن المصدر الأول المرصود في معرفة وجود المخدرات الرقمية كان عن طريق مواقع الأنترنيت، وإلى ضرورة بيان الجانب الشرعي والقانوني لها والتنسيق التام بين الجهات الأمنية ووسائل الإعلام والتوعية منها لاسيما وأن دافع الهروب من الواقع وضعف الوازع الديني من أكثر الدوافع إلى معرفة المخدرات الرقمية واستخدامها.

المطلب الثاني

التكييف الفقهي للمخدرات الرقمية

تعد المخدرات الرقمية من القضايا المعاصرة، والتي لم يرد لها ذكر عند فقهائنا القدامى، وعلى ضوء الحقائق التي توصل إليها العلماء المعاصرين سواء في الإتجاه المؤكد لآثارها السيئة على الدماغ أو في الإتجاه الآخر الذي ينفي ذلك بشدة، فقد تباينت وجهات نظرهم حول التكييف الفقهي لها في محاولة لوضع قاعدة وقائية واحترازية لتعاطيها، فذهبوا في ذلك إلى اتجاهين: إتجاه يرى تخريجها على المخدرات التقليدية وذلك تبعاً للأثر المترتب من تعاطي كل منهما، سواء كانت متعلقة ببدن الإنسان أو بعقله، في حين ذهب آخرون إلى إدراجها تحت باب المعازف والموسيقى من حيث كونها نغمات صوتية آحادية أو ثنائية يستمع إليها المستخدم[١].

الفرع الأول

تخريج المخدرات الرقمية على المخدرات التقليدية

ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى أن المخدرات الرقمية تندرج تحت باب المخدرات التقليدية وتأخذ حكمها، وذلك تبعاً للأثر الناتج عن كل منهما، حيث يظهر ذلك في تأثير كل منهما على الدماغ وذلك بما يحدثاه من هلاوس سمعية وفتور عام في البدن، وهذا ما اثبته أهل الخبرة من المختصين في علم النفس والإجتماع والطب ممن أيدوا أن للمخدرات الرقمية تأثيراً على مستمعيها، وذكروا كذلك أن كثرة المداومة على سماع هذا النوع من المخدرات الصوتيه يصل بمستمعيها إلى حالة الإدمان الذي يحاكي إدمان المخدرات التقليدية والذي يحتاج معه متعاطيها الى علاج نفسي للإقلاع عنها[٢].

وبناءً على هذا الإتجاه فإن المخدرات الرقمية تأخذ حكم المخدرات التقليدية، والتي بدورها ذهب العلماء المتأخرون[٣] إلى عدم جواز تعاطيها لما تحدثه من آثار سيئة على بدن الإنسان وعقله، حيث يصاب المتعاطي لها بالخمول والكسل وتشويش الذهن وغير ذلك من الأضرار التي أكدها الطب في العصر الحديث، ولكن اختلفوا في عقوبتها تبعاً لاختلافهم في التكييف الفقهي لها هل هي

() محمود عفيفي عفيفي حسن، المخدرات الرقمية ومدى مشروعية استخدامها، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٠، يناير/٢٠٢٣م، ص ٢٣٨.

() محمد صايل الزيود، وطارق وليم عودة، مستوى وعي طلبة الجامعة الاردنية بمشكله المخدرات الرقمية، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد ٤٦، العدد١، ٢٠١٩م ، ص٨.

() لم يتطرق الفقهاء المتقدمون للمخدرات وأحكامها لأنها لم تظهر إلا مع ظهور دولة التتار في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجري. (أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الزواجر عن اقتراف الكبائر، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٧م: ٣٥٥/١).

من قبيل المسكرات أم المفترات[١] ، ويعود سبب اختلافهم الى حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: " نَهى رَسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ عن كُلِّ مُسكِرٍ ومُفَتِّرٍ "[٢] فمن رأى أن المخدرات من قبيل المسكرات ذهب إلى أن هذا من باب عطف الخاص على العام، ومن رأى أنها من قبيل المفترات قال بوجود تغير بين المسكر والمفتر للعطف الموجود الذي يقتضي المغايرة[٣]، ولكل فريق أدلته التي استدل بها كما هو مبسوط في كتب الفقهاء والعلماء[٤].

وخلاصة هذا القول أنهم اتفقوا على عدم جواز استخدام المخدرات التقليدية، وأما حكم من يتعاطاها؛ فمن ذهب إلى أنها من قبيل المسكرات فقد أوجب حد شرب الخمر على من يتعاطاها وهو الجلد سواء أربعين جلدة أو ثمانين تبعاً لأقوال العلماء؛ لاتفاقهما في علة الحكم وهو وجود الإسكار في كل منهما، ومن ذهب إلى أنها من قبيل المفسدات والمفترات، فد أوجب عليه التعزير لا الحد؛ لوجود فوراق كثيرة بينهما[٥].

الفرع الثاني

تخريج المخدرات الرقمية على الموسيقى والمعازف

ذكرنا سابقاً أن المخدرات الرقمية من حيث طبيعتها ما هي إلا ملفات صوتية تشتمل على نغمات موسيقية معينة أعدت بطريقه مخصوصة كي تحدث تاثيراً في دماغ المتعاطي لها ويصل إلى حالة مشابهة للمتعاطي للمخدرات التقليدية[٦]، وانطلاقاً من هذا المفهوم فقد ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى تخريج هذه المخدرات على المعازف والموسيقى واعطائها حكمها.

وقد ثبت بالتجربة مدى تاثير المعازف والموسيقى على عقل الانسان وبدنه إيجاباً وسلباً، فقد تحدث المعازف والموسيقى في عقل الانسان وبدنه ما تحدثه المخدرات الطبيعيه والكيميائية كالنشوة واللذة وفقدان الوعي، وهذا ما اشار اليه العلماء قديما وحديثا[٧]، يقول ابن عابدين رحمه الله " وعلم الموسيقى –بكسر القاف– هو علم رياضي يعرف منه أحوال النغم والإيقاعات، وكيفية تأليف اللحون

---

(١) المسكر: هو ما يورث الشدة المطربة، وتصيب المتعاطي لها باللذة والنشوة وفقدان العقل، أما المفتر: هو الذي يعمل على تخدير البدن وضعفه وفتوره ولاتحدث معه الشدة المطربة. (شرف الحق العظيم آبادي أبو عبد الرحمن، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥ه، ٩٢/١٠).

(٢) اخرجه أبو داواد سليمان بن الأعث بن اسحاق بن بشير الأزدري السجستاني في سننه، سنن أبي داود، كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، برقم ٣٦٨٦، المكتبة العصرية، بيروت، ٣٢٩/٣، (قال ابن حجر: أخرجه أبو داود بسند حسن)

(٣) شرف الحق العظيم آبادي أبو عبد الرحمن ، مصدر سابق، ٩٢/١٠.

(٤) شرف الحق العظيم آبادي أبو عبد الرحمن ، مصدر سابق، ٩٢/١٠. وشهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي، الفروق: أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب، د.ط، د.ت، ٢١٨/١.

(٥) القرافي، مصدر سابق، ٢١٨/١.

(٦) محمد ممدوح شحاته، التكييف الشرعي والقانوني للمخدرات الرقمية، مجلة اسيوط لبحوث الدراسات الاسلامية، جامعة اسيوط، العدد٢، مارس/ ٢٠١٩، ص٩٧.

(٧) محمد بن حسين الحارثي، الكشكول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ٣٤/٢.

وايجاد الآلات، وموضوعه: الصوت من جهه تأثيره في النفوس باعتبار نظامه في طبقته وزمانه، وثمرته: بسط الأرواح وتعديلها وتفويتها وقبضها أيضاً"[١].

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن ماحكم الإستماع الى الموسيقى والمعازف؟ وهنا لابد من بيان أن الفقهاء اتفقوا على عدم جواز الاستماع إلى الموسيقى إذا كانت مقترنة بشيء محرم كشرب الخمر أو كشف العورات، أو كانت هذه الموسيقى تثير الغرائز وتبعث في النفس الهوى والفسق والفجور، أو كانت تؤدي الى فعل معصية أو ترك واجب[٢]، في حين قوي الخلاف بينهم في حال لم تكن مقترنة بشيء من ذلك، وذلك بسبب ضعف الأدلة التي استدلوا بها، حيث ذهبوا في المسألة إلى قولين؛ حيث يرى أصحاب القول الأول وهم جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ومن وافقهم من الصحابة والتابعين إلى عدم جواز الإستماع الى الموسيقى[٣]، وعدم الجواز دائر بين التحريم والكراهة، في حين يرى أصحاب القول الثاني وهم الظاهرية إلى جواز الاستماع[٤].

الفرع الثالث

الحكم الشرعي للمخدرات الرقمية

من خلال ما سبق نجد أن المخدارت الرقمية تدور بين المخدرات التقليدية وبين الموسيقى والمعازف، حيث نجدها تقترب من كل منهما من وجه، وتختلف من أوجه أخرى.

فرغم أن المخدرات الرقمية والمخدرات التقليدية يتوافقان في الآثار المترتبه على تعاطي كل منهما إلا أنهم يختلفان في عده أمور أهمها:

١- التكوين والحقيقة: تتكون المخدرات الرقمية من نغمات موسيقية بخلاف المخدرات التقليدية فإنها تتخذ من مواد طبيعية أو أنها مركبة من مواد كيميائية، كما وأن المخدرات الرقمية ليس لها كيان حقيقي ملموس بخلاف المخدرات التقليدية فإن لها حقيقة ملموسة[٥].

٢- طريقة التعاطي: يتم تعاطي المخدرات الرقمية عن طريق الأذن عبر سماعتين بحيث يتم بث ترددات المعينة في إحدى الأذنين وترددات أخرى في الإذن الأخرى فيحدث في جسد الإنسان ما تحدثه المخدرات التقليدية من آثار بسبب تسليط هذه الذبذبات المختلفة على الدماغ، أما التعاطي

---

(١) محمد أمين بن عمر بن عابدين، حاشية ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٨٦ه ، ٤٦/١.

(٢) علي بن أحمد بن حزم الظاهري، المحلى بالاثار، دار الفكر، بيروت، د.ط، ٤٥٩/٧. وعبد الملك بن عبدالله الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، دار المنهاج، ط١، ٢٠٠٧م، ٢٣/١٩. ومحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، ٥٤/١٤

(٣) زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، البحر الرائق، دار الكتاب الإسلامي، د.ط، ٨٨/٧. ومحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي،حاشية الدسوقي، دار الفكر، د.ط، ١٨/٤. والجويني، مصدر سابق: ٢٢/١٩. وعبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٥٧/١٤. والقرطبي، مصدر سابق: ٥٥/١٤.

(٤) ابن حزم الظاهري، مصدر سابق: ٤٥٩/٧.

(٥) كارزان فقي خليل، آثار وأسباب المخدرات الرقمية ومعالجتها من منظور إسلامي، مجلة قه لاي زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية بالعراق، المجلد ٢، العدد ٣، ص٢٠٨.

في المخدرات التقليدية فيكون عن طريق الفم بالإبتلاع والتدخين أو عن طريق الأنف في الشم، أو الحقن في الجسم(١).

٣- إثبات التعاطي: في المخدرات الرقمية تكون عملية إثبات التعاطي أمر في غاية الصعوبة لأن إثبات الجرائم يحتاج إلى وجود أدلة مادية تربط الجاني بجنايته، ولما افتقدت المخدرات الرقمية للأدلة المادية صار من الصعب إثبات تعاطيها، مما يستدعي توافر جهود كبيرة في كل النواحي للتغلب على هذه المشكلة، وهذا بخلاف المخدرات التقليدية فإن إثبات تعاطيها أمر ميسور لتوافر الأدله المادية والقدرة على اكتشافها بطريقة التحاليل المخبرية ورصد المواد المخدرة مع الاشخاص(٢).

وأما بالنسبة للموسيقى والمعازف فإن المخدرات الرقمية توافقها من حيث التكوين والحقيقة، فكلاهما نغمات وأصوات شجية، كما وأنهما ليس لهما حقيقية ملموسة، بمعنى أنه لا جرم لهما(٣). إلا أنهما يختلفان في أمور أهمها:

١- كيفية الاستماع: في المخدرات الرقمية يتم سماع نغماتها الصوتية ذات الترددات المختلفة عن طريق سماعات خاصة توضع بطريقة معينة وفي جو معين، حيث يتم تسليط تلك الذبذبات على إحدى الأذنين بطريقة أعلى من الأذن الأخرى، أما سماع النغمات العادية التي يستمع إليها سواء بوضع سماعات خارجية أو بدونها فيكون بدون اختلاف بين النغمات المسلطة على الأذنين، وبالتالي لا يؤدي سماعها إلى خلل في أذن ودماغ المستمع لها إلا إذا كان الصوت مرتفعاً بطريقة منفرة(٤).

٢- الآثار المترتبة على الإستماع إليها: يترتب على الاستماع للمخدرات الرقمية كثيراً من الآثار السلبية مثل تلف الجهاز السمعي، والاسترخاء، وفقدان العقل والوعي، بالإضافة إلى افراز المخ لمادة الدوبامين المنشطة، بخلاف الموسيقى العادية فإنها لا تحدث تلك الآثار سواء إنها تشعر المستمع لها براحة وهدوء واستقرار نفسي(٥).

ومن خلال ما سبق نجد أن المخدرات الرقمية لا تخرج في حقيقة تكوينها عن الموسيقى والمعازف وذلك للتشابه الكبير بين كل منهما، إلا أنه لما كانت آثار استخدامهما مختلفة اختلافاً واضحاً لزم بيان حكم تعاطي المخدرات الرقمية سواء على سبيل التداوي أو الإدمان وكما يلي:

---

(١) جبيري ياسين، المخدرات الرقمية، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد٤، العدد٨، ديسمبر/٢٠١٥، ص ٥٩٤. ومحمد ممدوح شحاته، مرجع سابق ، ص٩٤.

(٢) محمد ممدوح شحاته، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٣) خالد محمد شعبان، ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية بين الفقه الإسلامي وأهل الخبرة، مجلة كلية الشريعة والقانون، المجلد٢١، العدد٢، ٢٠١٩م، ص١٣٧٩.

(٤) كارزان فقي خليل، مرجع سابق ، ص ٢٠٩.

(٥) خالد محمد شعبان، مرجع سابق ، ص١٣٩٤.

- إن كان تعاطي المخدرات الرقمية على سبيل التداوي:

فلا إشكال في جواز التداوي بها عند من يرى تخريجها فقهياً على المعازف والموسيقى وجواز الاستماع إليها وذلك تحقيقاً للمصلحة وحفاظاً على صحة الإنسان[١]، أما من يرى حرمة الاستماع إلى المعازف والموسيقى، أو من يرى تخريجها فقهياً على المسكرات والمفترات فهنا الأمر يختلف، ويدفعنا للتسائل عن حكم التداوي بالمحرم، وهي مسألة خلافية، خلاصتها أنهم اتفقوا على عدم جواز التداوي بالمحرم عند عدم الضرورة، واختلفوا عند وجود الضرورة على مذهبين بين مجيز ومانع[٢]، والراجح والله أعلم جواز التداوي بها حال الضرورة وفق شروط معينة، وذلك لأدلة كثيرة منها: عموم قوله تعالى ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[٣] ، وبقاعدتي "الضرورات تبيح المحظورات" و"الضرورة تقدر بقدرها"[٤] ، ومن هذه الشروط أن يغلب على الظن تحقق التداوي بها، وأن يتم استخدامها بوصف طبيب مسلم موثوق به، وعدم وجود أدوية غيرها من المباحات لعلاج المريض، وذلك لأن التداوي بها جاء على خلاف الأصل، فيشترط ذلك احتياطاً[٥].

- وإن كان تعاطي المخدرات الرقمية على سبيل الإدمان:

أفتى الكثير من العلماء المعاصرين على حرمة المخدرات الرقمية وعدم جواز تعاطيها، وهذا الحكم مبني على ما تحدثه من آثار على مستخدميها، وكذلك حقيقتها وطبيعتها، فضلاً عن تكييفها الفقهي سواء قلنا بتخريجها فقهياً على المخدرات التقليدية أو المعازف والموسيقى لإتفاق الفقهاء على عدم جواز تعاطي المخدرات التي تفسد على الإنسان عقله وبدنه، ولإتفاقهم أيضاً على عدم جواز الإستماع إلى المعازف والنغمات الموسيقية إذا كانت مقترنة بمعصية أو مضرة أو كانت مؤدية إليهما، ولما كانت المخدرات الرقمية تشتمل على كثير من الأضرار والمفاسد والتي أثبتت نتائجها السلبية العديد من الدراسات[٦]، ولذلك يمكن القول بأنها من المحرمات والمحظورات الشرعية التي حث الشارع على اجتنابها والدليل على ذلك من الكتاب والسنه والقواعد الفقهية والمعقول:

---

(١) محمود عفيفي عفيفي حسن، مرجع سابق ، ص ٢٧٨.
(٢) محيي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، دار الفكر، د.ط، ٥٠/٩، وابن قدامة، مصدر سابق، ٣٤٣/١٣.
(٣) سورة البقرة، من الاية ١٧٣.
(٤) محمد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٦م، ٢٧٦/١ و ٢٨١.
(٥) زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، ص٧٣.
(٦) خالد محمد شعبان، مرجع سابق، ص١٤٢٩. وهشام السيد عطية الجنايني، النقر متباين التردد في الأذنين واستخدماته، مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنين بأسوان، المجلد٣، العدد٣ ، ديسمبر/٢٠٢٠، ٣٣٩٤-٣٣٩٦.

من الكتاب: قوله تعالى ﴿ وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[١] ، وجه الدلالة: دلت الأيه على تحريم القاء النفس في التهلكة[٢]، ولا شك أن المخدرات الرقمية بما لها من آثار ضارة ونتائج سلبية فيها القاء للنفس في التهلكة لذلك فهي محرمة[٣].

ومن السنة: ما اخرجه البخاري عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((ليكونَّ من أمتي أقوامٌ يستحِلُّونَ الحِرَ والحريرَ والخمرَ والمعازفَ))[٤] ، وفي روايه لابن ماجه عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله "صلى الله عليه وسلم": ((ليشرَبنَّ ناسٌ من أمَّتي الخمرَ يُسمُّونَها بغيرِ اسمِها، يُعزَفُ علَى رءوسِهم بالمعازفِ، والمغنِّياتِ، يخسِفُ اللَّهُ بِهِمُ الأرضَ، ويجعَلُ منهمُ القِرَدةَ والخَنازيرَ))[٥] ، دل الحديثين دلالة واضحه على حرمه الاستماع إلى المعازف إذا كانت مقترنة بمعصية وضرر، أو كانت مؤدية إليهما[٦]، وهذا إن دل فإنما يدل على حرمة المخدرات الرقمية وعدم جواز تعاطيها لخروج الاستماع فيها عن الحد المقبول شرعاً حتى عند من يقول بجواز الاستماع إلى المعازف، بالإضافة إلى أن تعاطيها يؤدي إلى فساد العقل والبدن وانتشار الفواحش والجرائم في المجتمع[٧].

ومن القواعد الفقهية: وردت العديد من القواعد الفقهية التي تحث على دفع المفاسد، منها "لا ضرر ولا ضرار" و"الضرر يزال" و"درء المفاسد مقدم على جلب المصالح" و"اذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بإرتكاب أخفهما" فهذه القواعد الفقهية تفيد وجوب المحافظة على الإنسان وإزاله الضرر عن عقله وبدنه، وهذا إن دل فإنما يدل على عدم جواز تعاطي المخدرات الرقميه لما يترتب عليها من أضرار ومفاسد[٨]، يقول العز بن عبد السلام رحمه الله: "ومن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد؛ حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحه لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها إجماع، ولا نص، ولا قياس خاص، فإن فهم نفس الشرع يوجب ذلك"[٩] .

ومن المعقول: هناك أوجه كثيرة تفيد عدم جواز تعاطي المخدرات الرقمية منها؛

---

(١) سورة البقيرة: من الاية ١٩٥.
(٢) أحمد بن علي الجصاص، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ٣١٨/١.
(٣) جيهان صبري محمد عبد الغفار، الحكم الشرعي للمخدرات الرقمية، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد ٣٤، يوليو/ ٢٠٢٢، ص١٩٨٠.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، برقم ٥٥٩٠، ١٠٦/٧.
(٥) رواه ابن ماجه في سننه، سنن ابن ماجه، أبواب الفتن، باب العقوبات، برقم ٤٠٢٠، ١٥١/٥. (حديث سنده صحيح)
(٦) علاء الدين بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦، ٢٦٩/٦.
(٧) محمود عفيفي عفيفي حسن، مرجع سابق، ص ٢٧٥.
(٨) ابن نجيم، مصدر سابق، ص٨٣، محمد مصطفى الزحيلي، مرجع سابق، ص٢٠٥.
(٩) عز الدين بن عبد السلام، قواعد الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٩٩١م، ١٨٩/٢.

١- من مقاصد الشريعه الإسلاميه حفظ الضروريات الخمس، ولما كانت المخدرات الرقمية تؤدي إلى فساد هذه الضروريات، وذلك من ضياع للدين، وهلاك للنفس، وفقدان للعقل، واتلاف للأموال لزم أن يكون حكم تعاطيها عدم الجواز شرعاً حفاظاً على هذه المقاصد العامة في الشريعة الاسلامية[١].

٢- بعض الملفات الصوتية قد تدفع بمستمعها لإرتكاب بعض الجرائم التي لولا الاستماع إلى تلك الإيقاعات ما استطاع أن يقدم عليها، كما أنها قد تدفع بمستخدمها إلى الإدمان الحقيقي بتعاطي المخدرات التقليدية، ولذلك كانت هذه المخدرات الرقمية محرمة لكونها وسيلة إلى الوقوع في المحرم، والوسيلة إذا كانت مفضية إلى الحرام كانت محرمة ووجب سدها عملاً بقاعدة سد الذرائع[٢].

المطلب الثالث

التكييف القانوني للمخدرات الرقمية

يرى بعض المختصين في علم النفس والإجتماع والطب أن المخدرات التقليدية قد باتت تشكل خطراً على المجتمع واستقراره لتأثيرها المشابه للمخدرات التقليدية، أو القدر المتيقن في تأثيرها السلبي على العقل وجعل متعاطيها أكثر اقبالاً على تعاطي المخدرات التقليدية[٣]، الأمر الذي يتطلب من المشرع العراقي ضروره مواجهتها انطلاقاً من فلسفته في التجريم والعقاب لتحقيق الأمن لأفراد المجتمع، لاسيما وأن المروجون والمتعاطون لها في مأمن من المتابعة الجزائية، بل يذكرون في مواقعهم أنها مباحة ولا عقوبة تترتب على تعاطيها.

لذا فإننا في هذا المطلب وانسجاماً مع طبيعة هذه الدراسة سنحاول بيان موقف المشرع العراقي من المخدرات الرقمية من خلال بيان مدى استيعاب نصوص التجريم والعقاب العراقي للمخدرات الرقمية أو الحاجه لتعديل القوانين الجزائية لمواجهه تلك الظاهرة بالتجريم والعقاب وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

موقف قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي من المخدرات الرقمية

بالرجوع إلى أحكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية النافذ رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧م نجد أن المشرع العراقي لم يورد تعريفاً علمياً دقيقاً للمادة المخدرة أو المؤثرات العقلية وإنما اكتفى بالقول بأنها مادة طبيعية أو تركيبية وأحال إلى الجداول الملحقة بالقانون لتحديد ما يعد مادة طبيعية أو تركيبية لغايات اعتبارها مخدرات أو مؤثرات عقلية سبباً للتجريم[٤].

---

(١) محمود عفيفي عفيفي حسن، مرجع سابق، ص ٢٧٧.
(٢) جيهان صبري محمد عبد الغفار، مرجع سابق ، ص ١٩٨٣-١٩٨٤.
(٣) محمد ممدوح شحاته، مرجع سابق ، ص٩٤.
(٤) لينا محمد الأسدي، القصور التشريعي في مواجهة المخدرات الرقمية، مجلة كلية الحقوق، المجلد ٢١، العدد٣، سبتمبر/٢٠١٩، ص ١٧.

وما ذهب إليه المشرع العراقي في حصر ما يعد مادة مخدرة أو مؤثراً عقلياً بجداول تلحق بالقانون يقتضي بالضرورة لتحديد مناط تجريم المخدرات والمؤثرات العقلية العودة إلى تلك الجداول الملحقة بالقانون، وذلك على خلاف موقف بعض التشريعات الأخرى التي لجأت للقضاء في تجريم المخدرات والمؤثرات العقلية، وتركت له سلطه تقديرية لتحديد فيما اذا كانت المادة مخدرة أو مؤثراً عقلياً يعاقب القانون على تداولها وتعاطيها(١).

ويعاب على طريقة الجداول أنها تخرج من نطاق التجريم أي مادة مخدرة لم تدرج في الجداول، في حين يعاب على الطريقة الثانية في أنها تركت تحديد المادة المخدرة للسلطة القضائية، وبما يتسبب في إطالة أمد تحديد كون المادة مخدرة أم لا، ويؤدي إلى انتشارها لحين الإنتهاء من التعديل التشريعي لإدراجها كمادة جديدة وثبوت صفتها المخدرة بحكم قضائي، كما أن هذه الطريقة تربك الجهاز القضائي لكون تحديد المادة المخدرة هو أمر فني بحث(٢).

وبالنظر للجداول التي ألحقت بقانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي لتحديد ما يعد مادة مخدرة أو مؤثراً عقلياً لغايات التجريم نجد بأنه ألحق بالقانون عشر جداول عنيت بما يلي:

أ- تناولت الجداول ذوات الأرقام (١، ٢، ٣، ٤) ما يعد مواد مخدرة.

ب-تناولت الجداول ذوات الأرقام (٥، ٦، ٧، ٨) ما يعد مؤثرات عقلية

ج- في حين تناولت الجداول ذوات الأرقام (٩، ١٠) ما يعد من المواد المتطايرة (السلائف الكيمائية)(٣) .

يتبين لنا مما سبق أن المشرع العراقي في قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لا يقيم المسؤولية الجنائية إلا إذا توفر الركن المفترض قانوناً وهو وجود المادة المخدرة الملموسة والموجودة تركيبتها العلمية في إحد الجداول الملحقة في القانون، وعليه فلا جريمة ولا عقوبة حال تناول الشخص أي مادة لها تأثير المادة المخدرة وليست مدرجة في الجداول الملحقة بالقانون، الأمر الذي يعني أن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية النافذ لا يستوعب المخدرات الرقمية؛ لأن المخدرات الرقمية ما هي إلا مقاطع صوتية ونغمات وهي ذات وجود غير ملموس فلا ينطبق عليها وصف الماده الطبيعية أو التركيبية(٤).

---

(١) من التشريعات التي لجأت الى ترك تحديد المادة المخدرة الى السلطة القضائية قانون العقاقير الأردني لسنة ١٩٣٩ والذي تم الغاؤه بموجب قانون العقايير الخطرة رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥، وقانون العقوبات الليبي لسنة ١٩٥٣ والذي تم تعديله واتباع طريقة الجداول سنة ١٩٧١م.

(٢) طارق محمد مصطفى، مرجع سابق ، ص ١٣٦.

(٣) المادة الأولى من قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧م.

(٤) عمار تركي عطية، وسعاد راضي حسين، المخدرات الرقمية بين التجريم والاباحة في التشريع العراقي، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، المجلد ١٦، العدد ٢٦، كانون الثاني/ ٢٠٢٣، ص ٣٨٨.

ووفقاً لما سبق فإن المخدرات الرقمية من الناحية القانونية تعتبر مباحة ومشروعة وغير مجرمة في القانون العراقي، فلا يوجد نص يجرم الإستماع إلى الموسيقى الرقمية أو تحميلها أو إنتاجها أو تداولها، حتى وإن كان لها تأثير المخدرات التقليدية، وستبقى في دائرة الإباحة مالم يوجد نص تشريعي يجرمها ويجرم من يروج لها أو يستعملها[١]؛ وذلك لإننا أمام قاعدتين قانونيتين أساسيتين هما "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" و"لايجوز التوسع في تفسير النص الجزائي"، لذا فإن تجريم فعل ما في القانون والعقاب عليه لا يمكن أن يتم بطريق القياس أو بأي طريق أخر، بل لأبد من تجريم هذا الفعل بنصوص صريحة لا شك فيها عملاً بمبدأ الشرعية الجنائية[٢]، وهذا يستلزم من المشرع العراقي التدخل لمواجهة هذا القصور والنقص في التشريع خاصاً في ظل زيادة استعمال شبكة الأنترنت في الوقت الحالي، لاسيما وأن القانون المعني بمكافحة المخدرات قد صدر مؤخراً وكان بالإمكان الإطلاع إلى ما توصل إليه العقل البشري في ظل التطور التكنلوجي من إدخال الإدمان من خلال المؤثرات العقلية وعدم الإقتصار على المواد الطبيعية أو المصنعة.

الفرع الثاني

موقف قانون العقوبات العراقي من المخدرات الرقمية

في ظل التقدم والتطور التكنولوجي وتزايد عدد وكم مستخدمي الأنترنيت من قبل الفئات المجتمعية، وتحت إصرار الإنسان أيضاً على أن يبتكر ما يؤذيه، فقد ظهر للوجود نمط جديد من الإجرام تجسد في انتشار الجرائم المعلوماتية أو الالكترونية والتي تعتبر من السلبيات التي خلفتها التطورات التكنولوجية؛ لكون هذه الجرائم تستهدف الأفراد والمؤسسات وحتى الدول في كافة نواحي الحياة[٣].

ومن ضمن هذه الجرائم أو السلبيات التي خلفها التحول الرقمي والمعلوماتي هو صناعة المخدرات الرقمية وترويجها عبر الإنترنت باعتبارها نوعية المخدرات التي تتماشى مع طبيعة وثقافة هذا العصر، وبالتالي لم يُعد الإدمان مقتصراً على تلك المواد المخدرة التقليدية كالحشيش والهروبين والكوكايين والبانجو وغيرها من المواد المخدرة الأخرى التي تجرمها القوانين والتشريعات.

لذ فقد ذهبت معظم الأنظمة القانونية العالمية إلى سن تشريع خاص يعني بالجرائم الإلكترونية كنوع جديد من الجرائم المستحدثة سمي بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لكون نصوص التجريم والعقاب التقليدية غير قادرة على استيعاب تلك الجرائم مما يؤدي الى إفلات الأشخاص من العقاب، وقد كان العراق في مقدمة الدول التي حرصت على تشريع هذا القانون، فقدم مقترح إلى مجلس النواب

() عمار تركي عطية، وسعاد راضي حسين، مرجع سابق، ص ٣٨٩.
() سامح السيد جاد ، شرح قانون العقوبات " القسم العام" مطابع الدار الهندسية –القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص٥٨
() طارق محمد مصطفى، مرجع سابق ، ص١٣٩.

العراقي منذ سنة ٢٠١١م ولكنه لم يعتمد رسمياً لما آثاره من جدل واسع بين المجتمع المدني والسياسيين بسبب نصوصه غير الواضحة والفضفاضة والتي قد تستخدم في تقييد حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات(١).

لذا في ظل غياب قانون رسمي خاص بجرائم تقنية المعلومات، فإنه تم استخدام بعض النصوص القانونية العامة في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩م للتعامل مع الجرائم الإلكترونية المتعلقة بالإحتيال، والتزوير، والسرقة لتغطية الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت(٢).

ويتضح مما سبق خلو التشريع العراقي من أي نص قانوني يمكن أن ينطبق على المخدرات الرقمية أو يتطرق لها، لذا فإن المخدرات الرقمية حتى كتابة هذه السطور تعتبر من الناحية القانونية مباحة ومشروعة وغير مجرمة في القانون العراقي(٣) وهو ما يطرح عدة تساؤلات في الوقت الحالي عن حكم تعاطي أو ترويج أو بيع لهذا النوع من المخدرات، مما يتطلب من المشرع العراقي الإسراع في وضع نصوص تعالج هذه المسألة ولو من باب اتخاذ تدابير احترازية جدية حتى إقرار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وذلك من خلال حجب بعض المواقع التي تروج لهذه المخدرات.

المطلب الرابع

سبل الوقاية من المخدرات الرقمية وآليات المعالجة

أوضحت الدراسات والأبحاث والتي رغم قلتها أن المجتمع العربي عموماً والعراق خصوصاً لا يدرك أو غير واعي تجاه خطورة الإدمان الألكتروني، لا سيما مع وجود إتجاه ينفي خطورتها، كما وأن الأسرة والبيئة التعليمية ليس لديهم أساليب بناء الوعي لدى متعاطي المخدرات الرقمية، مما يترتب على الدولة العبئ الأكبر وبقطاعاتها المختلفة ووسائل الإعلام على تكثيف الجهود والعمل المشترك والاهتمام بهذا النوع الجديد من المخدرات.

ولذلك يجب على الأباء مراقبة أولادهم وتجنب ترك استخدام الحواسيب لساعات متأخرة من الليل، لا سيما وأن أغلب الحالات التي اكتشفت كان ورائها الأولياء الذين لاحظوا التغيرات الجذرية في طباع وتصرفات أبنائهم، ولهذا كان لزاماً على الدولة والسلطات المعنية التعريف بهذا النوع من الإدمان، وانشاء صفحات واعلانات إشهارية للتحذير منها(٤).

---

(١) سامان عبدالله عزيز، وبيشره محمود محمد،الأحكام الجزائية لجريمة التهديد الألكتروني في القانون العراقي المقارن، مجلة جامعة كريمان، المجلد ١٠، العدد٣، ٢٠٢٣م، ص٤٩٣.

(٢) استخدمت المواد ٤٥٦ و ٤٥٧ لمعاقبة الأشخاص الذين يقومون بالاحتيال عبر الإنترنت، مثل بيع أو شراء سلع أو خدمات بشكل غير قانوني باستخدام وسائل إلكترونية. وفي جرائم السرقة استخدمت المواد ٤٣٩-٤٤٦ في حال سرقة المعلومات أو البيانات الالكترونية، أما في جرائم التزوير الالكترونية فاستخدمت المواد ٢٨٦-٢٩٨

(٣) عمار تركي عطية، وسعاد راضي حسين، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

(٤) لامية طالة، المخدرات الرقمية جريمة الإدمان الجديد في الفضاء السيبرياني، مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية، المجلد ٦، العدد١، مارس/٢٠٢٢، ص١٢٦.

وتتم الوقايه أيضاً على الصعيد القانوني والتشريعي بتشريع نصوص قانونية رادعة ضد مروجي هذا النوع من المخدرات، والتحضير لحرب سلمية استباقية للتعريف بخطورة المخدرات الرقمية على الصحه النفسية والجسمية للفرد، وذلك عن طريق التحضير لندوات ولقاءات علمية ودينية، ووجوب التصدي لها ومحاربتها بوسائل التقنية الحديثة وذلك بحجب المواقع المروجة لها عن طريق شبكات الإتصال ومتعاملي الهاتف النقال، وترصدها على غرار مواقع التواصل الإجتماعي، وتطبيق القانون على الترويج الدولي عن طريق اتفاقيات وتأسيس لجنة مختصة لمحاربة هذا النوع من مختلف القطاعات سواء التربوية والأمنية والقانونية، وعلماء الدين، والمختصين في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وغيرهم، فمحاربه هذه الظاهره يتم داخل الشبكة ومواقع التواصل الإجتماعي نفسها للتوعية وبناء مجتمع الكتروني يحارب بدوره ظاهرة المخدرات الرقمية والعديد من الظواهر التي انتشرت في العالم[١].

ومن مجمل المخاطر التي تم عرضها فيما سبق فإنه يتطلب ضرورة التركيز على وضع استراتيجية متكاملة للتعامل مع ممارسات التعاطي للمخدرات الرقمية سواء كانت تمثل مشكلة في المجتمع أو أنها لم تنتشر ولا تمثل مشكلة في الوقت الحالي، وهذه الإستراتيجية ترتبط بضرورة إتخاذ تدابير كافية لحمايه الشباب مما يسيء ويضر لدينهم وأخلاقهم، والسعي لتمكينهم من الإستفاده من التقنية المتطورة بعيداً عن الآثار الضارة التي تنجم عن سوء استخدامها[٢].

هذه الاستراتيجية لابد وأن تتضمن محورين؛ أحدهما يتصل بفكرة مكافحة هذا النوع من المخدرات، والثانية يتصل بفكرة الوقاية من دخول أو انتشار هذا النمط من الإدمان، ويمكن صياغة مجموعه من المبادئ الخاصه بطرق مواجهه المخدرات الرقمية على النحو الآتي:

أولاً: ضروره العمل على سن قانون خاص أو ملحق بقانون مكافحة المخدرات التقليدية، يهدف إلى تجريم وتحريم التعامل مع مثل هذه النوعيات من المخدرات.

ثانياً: أهمية المراقبة الألكترونية للمواقع التي تطرح هذا النوع من المخدرات الرقمية أو حجبها بشكل نهائي، حيث تمثل خطورة لابد من مكافحتها على مستوى الدولة.

ثالثا: ضرورة أن تنظر الدولة في إمكانية تاسيس إدارات مختصة لمتابعة ودراسة الممارسات السلبية التي تبث وتمارس عبر شبكة الأنترنت سواء في مجتمعاتنا أو المجتمعات الاخرى، ووضع التصورات المستقبلية لها، وامكانيه تأثيرها على مستخدمي الأنترنت داخل المجتمع، ومقترحات الوقايه منها.

() خالد كاظم أبو دوح، مرجع سابق، ص١٨.

() شعبان محمد خالد، ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية بين الفقه الإسلامي وأهل الخبرة، مجلة كلية الشريعة والقانون، المجلد٢، العدد٢١، ٢٠١٩، ص١٣٩٢.

رابعاً: يجب أن تعمل الدولة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بهدف تبني مبادرات توعويه تهدف الى توعية الشباب وتزويده بثقافة الإتصال العقلاني بوسائل الإتصال الحديثة، وحثهم على ضرورة الأخذ بمبادئ الاستخدام الآمن للأنترنت[1].

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة للرؤية الشرعية والقانونية لتعاطي المخدرات الرقمية، يمكن تسجيل أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها على النحو الآتي:

أ- النتائج:

١- اطلق المصنعون مصطلح المخدرات على مثل هذه الموسيقى لاعطائها مكانة تضاهي مكانة المخدرات التقليدية، لكنه والى الأن لم توافق بعض الدراسات والتقارير العالمية على ادراج هذا النوع من الموسيقى ضمن المخدرات، ولكنها بينت خطورتها من حيث ترويجها للمخدرات وادخال الشخص المستمع لهذا النوع من الموسيقى في حالة نفسية ومزاجية أقرب الى شخصية المتعاطي.

٢- يتضح من طريقة تعاطي المخدرات الرقمية تأثيرها على العقل، ومن ثم بما تحدثه من تأثير سيء على مستوى كهرباء المخ، لذا فأن تعاطي الملفات أو المخدرات الرقمية يتعارض مع مقصد الشريعة الإسلامية في حفظ العقل لما تحدثه من أضرار والتي اكدها الخبراء في دراستهم وابحاثهم.

٣- تكيف المخدرات الرقمية فقهياً على المعازف والموسيقى وإن كانت آثارهما مختلفة، وأن الأصل عدم جواز تعاطيها إلا على سبيل التداوي بشرط أن لا يتعين الشفاء إلا بها، وأن يصفها طبيب مسلم ثقة، وأن لا يترتب على استخدامها ضرر أكبر من الضرر الموجود.

٤- لم يتطرق المشرع العراقي إلى تجريم المخدرات الرقمية وهو ما يطرح اشكالاً كبيراً في الوقت الحالي لهذا النوع من المخدرات في ظل التطور التقني السريع الذي يعرفه العالم وتفرضه العولمة الرقمية المتسارعة؛ لأن تعاطي المخدرات عادة ما يكون عن طريق دخول تلك المواد إلى الجسم أما عن طريق الفم أو الأنف أو الحقن، ولكن المخدرات الرقميه لها طقوس عكس كل ما سبق.

() لامية طالة، مرجع سابق، ص ١٢٧.

ب-التوصيات:

١- ضرورة التنسيق التام بين بين الجهات الأمنية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والعمل على نشر الوعي المجتمعي بخطر المخدرات الرقمية بكل الوسائل المشروعة، وذلك من خلال التعريف بالظاهرة وخطورتها، مع التركيز على الدور الوقائي للشباب بصورة خاصة لكونه الجيل المستهدف من قبل مروجي المخدرات الرقمية لتوعيتهم بكافة الأضرار والمشاكل الصحية والإجتماعية والإقتصادية والأمنية.

٢- حظر المواقع الإكترونية التي تروج للملفات الصوتية ذات الترددات المتباينة أو التي تحتوي على نغمات يروج له بأنها تحدث تأثيراً مشابهاً لتأثير المخدرات التقليدية وذلك كإجراء وقائي حتى تشريع قانون يعالج هذه الظاهرة.

٣- على المشرع العراقي الاسراع بسن قانون خاص أو ملحق بقانون مكافحة المخدرات التقليدية يهدف إلى تجريم وتحريم التعامل مع مثل هذه النوعيات من المخدرات (المخدرات الرقمية).

٤- لابد وان يبقى البحث العلمي متواصلا لمعرفة المزيد عن المخدرات الرقمية واضرارها من خلال الدراسات الميدانية ومواصله تشكيل لجان محايدة من كل التخصصات الطبية والقانونية والشرعية في العراق وفي الوطن العربي لمعرفة أسباب الظاهرة وحقيقتها وتطورها وآثارها وكيفية الوقاية منها.

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم

١- أبو داواد سليمان بن الأعث بن اسحاق بن بشير الأزدري السجستاني في سننه، سنن أبي داود، المكتبة العصرية، بيروت.

٢- أبو سريع أحمد عبد الرحمن، إستخدام الأنترنيت في تعاطي المخدرات الرقمية، بحث مقدم للإدارة العامة للمعلومات والتوثيق قطاع الشؤون الفنية، وزاره الداخليه بالقاهره، ديسمبر/ ٢٠١٠ .

٣- أبو عبدالله محمد بن ماجه، سنن ابن ماجه، دار الرسالة العالمية، ط١، ٢٠٠٩م.

٤- أحمد بن علي الجصاص، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٥- أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الزواجر عن اقتراف الكبائر، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٦- بلقيس عبد الرحمن فتونة، المخدرات الرقمية؛ حقيقتها وآثارها، مجلة العدل، المجلد ١٩، العدد٤٨، أبريل/٢٠١٧.

٧- تركي بن عبد العزيز المتروك، المخدرات الرقمية علاج ام ادمان، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية والتربوية، العدد٢٦، أبريل/ ٢٠٢٠.

٨- جبيري ياسين، المخدرات الرقمية، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد٤، العدد٨، ديسمبر/٢٠١٥.

٩- جيهان صبري محمد عبد الغفار، الحكم الشرعي للمخدرات الرقمية، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد ٣٤، يوليو/ ٢٠٢٢.

١٠- خالد كاظم أبو دوح، المخدرات الرقمية: مقاربة للفهم، الندوة العلمية حول المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٦-١٨/ ٢/ ٢٠١٦.

١١- خالد محمد شعبان، ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية بين الفقه الإسلامي وأهل الخبرة، مجلة كلية الشريعة والقانون، المجلد٢١، العدد٢، ٢٠١٩م.

١٢- زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٣- زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، البحر الرائق، دار الكتاب الإسلامي، د.ط.

١٤- سامان عبدالله عزيز، وبيشره محمود محمد،الأحكام الجزائية لجريمة التهديد الألكتروني في القانون العراقي المقارن، مجلة جامعة كريمان، المجلد ١٠، العدد٣، ٢٠٢٣م.

١٥- سامح السيد جاد ، شرح قانون العقوبات " القسم العام" مطابع الدار الهندسية –القاهرة، ط١، ٢٠٠٥.

١٦- شرف الحق العظيم آبادي أبو عبد الرحمن، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

١٧- شعبان محمد خالد، ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية بين الفقه الإسلامي وأهل الخبرة، مجلة كلية الشريعة والقانون، المجلد٢، العدد٢١، ٢٠١٩.

١٨- شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي، الفروق: أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب، د.ط، د.ت.

١٩- طارق محمد مصطفى، المخدرات الألكترونية وأثرها على قيام المسؤولية الجزائية في التشريع العماني، المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، المجلد ١٧، العدد ١، نيسان/٢٠٢٣.

٢٠- عادل محمد الصادق، وشيرين حسن، مستوى الوعي بالذات فيما يتعلق بالمخدرات الرقمية لدى الشباب ودور الجامعة المقترح في مواجهتها، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد ١٤، العدد ٥، يوليو/٢٠٢٠.

٢١- عبد الملك بن عبدالله الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، دار المنهاج، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٢- عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣.
٢٣- عبدالله عويدات، الآثار النفسية والاجتماعية للمخدرات الرقمية ودور مؤسسات الضبط الإجتماعي في الحد من آثارها، الندوة العلمية حول المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٦-١٨/ ٢/ ٢٠١٦.
٢٤- عز الدين بن عبد السلام، قواعد الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٩٩١م.
٢٥- علاء الدين بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
٢٦- علي بن أحمد بن حزم الظاهري، المحلى بالاثار، دار الفكر، بيروت، د.ط.
٢٧- عمار تركي عطية، وسعاد راضي حسين، المخدرات الرقمية بين التجريم والاباحة في التشريع العراقي، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، المجلد ١٦، العدد ٢٦، كانون الثاني/ ٢٠٢٣.
٢٨- عمر عبد المجيد مصبح، الإشكالات الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدار، المجلد ٥، العدد١، ٢٠١٧.
٢٩- فطيمة لبصير، وليندة لبيض، المخدرات الرقمية بين الحقيقة العلمية والنظرة القانونية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد ٧، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢١.
٣٠- كارزان فقي خليل، آثار وأسباب المخدرات الرقمية ومعالجتها من منظور إسلامي، مجلة قه لاي زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية بالعراق، المجلد ٢، العدد ٣.
٣١- لامية طالة، المخدرات الرقمية جريمة الإدمان الجديد في الفضاء السيبرياني، مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية، المجلد ٦، العدد١، مارس/٢٠٢٢.
٣٢- لينا محمد الأسدي، القصور التشريعي في مواجهة المخدرات الرقمية، مجلة كلية الحقوق، المجلد ٢١، العدد٣، سبتمبر/٢٠١٩.
٣٣- محمد أمين بن عمر بن عابدين، حاشية ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٨٦هـ.
٣٤- محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط.
٣٥- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي،حاشية الدسوقي، دار الفكر، د.ط.
٣٦- محمد بن اسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار طوق النجاة،، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٣٧- محمد بن حسين الحارثي، الكشكول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٣٨- محمد صايل الزيود، وطارق وليم عودة، مستوى وعي طلبة الجامعة الاردنية بمشكله المخدرات الرقمية، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد ٤٦، العدد١، ٢٠١٩م .
٣٩- محمد عبد الخالق الراجح، المخدرات الإلكترونية نحو سياسة تجريمية في الاردن (رسالة ماجستير)، جامعة جرش – الاردن،٢٠١٩م.

٤٠- محمد مرسي محمد، إدمان المخدرات الرقمية عبر الانترنت وتأثيرها على الشباب العربي، الندوة العلمية حول المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٦-١٨/ ٢/ ٢٠١٦، ص١٣.

٤١- محمد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٦م.

٤٢- محمد ممدوح شحاته، التكييف الشرعي والقانوني للمخدرات الرقمية، مجلة اسيوط لبحوث الدراسات الاسلامية، جامعة اسيوط، العدد٢، مارس/ ٢٠١٩.

٤٣- محمود عفيفي عفيفي حسن، المخدرات الرقمية ومدى مشروعية استخدامها، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٠، يناير/٢٠٢٣م.

٤٤- محيي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، دار الفكر، د.ط.

٤٥- ميسوم ليلى، المخدرات الرقميه ظهور ادمان جديد عبر شبكه الانترنت، مجله جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد ٢١، يونيو ٢٠١٦ .

٤٦- هشام السيد عطية الجنايني، النقر متباين التردد في الأذنين واستخدماته، مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنين بأسوان، المجلد٣، العدد٣ ، ديسمبر/٢٠٢٠.